



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة التاسعة والتسعون

روما، 20 – 23 أكتوبر/تشرين الأول 2014

اقترح لإنشاء هيئة معنية بالإحصاءات

أولاً – مقدمة

1 – تُحال هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ("اللجنة") بموجب الفقرة 7 (هـ) من المادة 34، الفقرة 7 (هـ) من اللائحة العامة للمنظمة، التي تنص على أن تعقد اللجنة دوراتها للنظر فيما يحال إليها من موضوعات محددة قد تنشأ عن تشكيل الهيئات طبقاً للمادة 6 من الدستور، بما في ذلك عضويتها، واختصاصاتها، وإجراءات رفع تقاريرها، ولوائحها الداخلية. وتتناول هذه الوثيقة اقتراحاً بإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات بموجب الفقرة 1 من المادة السادسة من دستور المنظمة.

2 – وكما هو منصوص عليه في الفقرة 9 من المادة 34 من اللائحة العامة للمنظمة، "للجنة أن تقدم التوصيات والآراء الاستشارية، حسب مقتضى الحال، لدى النظر في المسائل التي تحال إليها طبقاً للفقرتين 7 و 8". وتسعى هذه الوثيقة إلى الحصول على توجيهات اللجنة بشأن اقتراح إنشاء الهيئة العالمية الجديدة.

3 – وستنظر لجنة البرنامج والمالية خلال دورتيهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في تداعيات الاقتراح على مستوى البرمجة والميزانية.

ثانياً – معلومات أساسية

4 – تم النظر في إمكانية إنشاء هيئة معنية بالإحصاءات في الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية 2014-2015 الذي أقره المؤتمر في عام 2013<sup>1</sup>، كمؤشر رئيسي للأداء. وبالإضافة إلى ذلك، يتم التأكيد على أهمية تعزيز تقديم المنظمة لعملها الإحصائي في هذه الوثيقة وفي غيرها من الوثائق التي تعكس استراتيجية المنظمة على المدى الطويل، كما هو موضح في القسم الثالث أدناه.

<sup>1</sup> الوثيقة C2013/3، الصفحة 106، كمؤشر أساسي للأداء فيما خص الهدف 6 "تأسيس مجموعة استشارية دولية ولجنة معنية بالإحصاءات". وتم تأسيس المجموعة الاستشارية الدولية فوراً وقد عقدت أول اجتماع لها في سبتمبر/أيلول 2013.



m1503a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

5 - في عام 2014، قُدم اقتراح لإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات إلى المؤتمرات الإقليمية التي أخذت علماً بالمعلومات المقدمة، وأيد المؤتمر الإقليمي لأفريقيا اقتراح إنشاء هيئة عالمية<sup>2</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت بعض الهيئات الإقليمية القائمة والمكلفة بمعالجة المسائل الإحصائية، بإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وترد معلومات إضافية عن الآراء التي أعربت عنها الهيئات الإقليمية في الملحق الثالث.

## ثالثاً - الأساس المنطقي

### ألف - دستور منظمة الأغذية والزراعة

6 - إن عمل الإحصاءات أمر أساسي للولاية العامة للمنظمة كما هو مبين في الفقرة 1 من المادة 1 من دستور المنظمة التي تنص على التالي: " تتولى المنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها". وعلى الرغم من أن الدستور ينص على عمل الإحصاءات كعنصر أساسي من ولاية المنظمة، فإنه لا يوجد أي جهاز حكومي دولي شامل في المنظمة مكلف خصيصاً بمعالجة هذا الموضوع.

### باء - الإطار الاستراتيجي المراجع لمنظمة الأغذية والزراعة

7 - يقرّ الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة بأن إحدى الوظائف الأساسية للمنظمة هي " جمع بيانات ومعلومات في المجالات ذات الصلة بمهمة منظمة الأغذية والزراعة، وتحليل تلك البيانات والمعلومات ورصدها وتحسين إمكانية الحصول عليها". ومن الوظائف الأساسية الأخرى التي يساهم العمل الإحصائي فيها " إسداء المشورة وتقديم الدعم لتنمية القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل استحداث سياسات واستثمارات وبرامج مستندة إلى أدلة لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة"<sup>3</sup>. وفي سياق الهدف بشأن النوعية الفنية والمعرفة والخدمات، يشير الإطار الاستراتيجي المراجع إلى العمل الهادف إلى تحقيق "جودة وتكامل البيانات التي تنتجها المنظمة وتحللها"<sup>4</sup>.

8 - وعلاوة على ذلك، تشير التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، في الفقرة 93، إلى ما يلي:

" تضع زيادة التشديد على صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة في الحكومات والمنظمات على جميع المستويات مزيداً من التركيز على دور الإحصاءات والدور الذي ينبغي أن تلعبه في قياس ورصد التقدم المحرز نحو الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية والدولية. والمنظمة في طبيعة هذه المهام، فهي تؤدي دوراً أساسياً في

<sup>2</sup> قام المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون لأفريقيا، الوثيقة ARC/14/REP، الفقرة 36 "بتأييد توصية الدورة الثالثة والعشرين للهيئة الإفريقية للإحصاءات الزراعية بإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات الزراعية.

<sup>3</sup> انظر الفقرات الفرعية 68 (ب) و (د) من الإطار الاستراتيجي المراجع، الوثيقة C2013/7، التي وافق عليها المؤتمر في دورته الثامنة والثلاثين.

<sup>4</sup> الوثيقة C2013/7، الفقرة 114 (ب).

المساعدة على خفض الجوع والفقر بتنوير عملية صنع القرار من خلال توفير بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب. وهذا الدور الحيوي الأهمية يقره دستور منظمة الأغذية والزراعة الذي ينص على أن تقوم المنظمة بجمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات ذات الصلة بالتغذية والأغذية والزراعة".

9 - وقد تسهم هيئة عالمية معنية بالإحصاءات تابعة للمنظمة في تحقيق الأهداف الواردة في الإطار الاستراتيجي المراجع ووثائق التخطيط ذات الصلة، من خلال توفير منتدى حكومي يضم في عضويته ممثلون عن الأعضاء لديهم مسؤوليات في بلدانهم تتعلق بالقضايا الإحصائية.

### جيم - صياغة وتنفيذ سياسات الفاو وبرامجها في مجال الإحصاءات

10 - لا يوجد في الوقت الحالي منتدى عالمي للمنظمة لإشراك البلاد ومشاركتهم في مناقشات استراتيجية بشأن الإحصاءات الزراعية. وبمشاركة محدودة للبلدان في المناقشات على المستوى العالمي، فإن قدرة المنظمة على تسهيل اعتماد وتنفيذ القواعد والمعايير الإحصائية قد تكون محدودة. وعلاوة على ذلك، لا يتم وضع الأولويات والسياسات العالمية لتنمية القدرات الإحصائية بالتشاور مع الأعضاء.

11 - وقد تكون هيئة عالمية معنية بالإحصاءات بمثابة منتدى للانخراط الرسمي للأعضاء في صياغة برنامج عمل إحصائي شامل للمنظمة واستعراضه ورصده. وقد يعزز ذلك بدوره، التماسك في تنفيذ برنامج العمل هذا. وعلاوة على ذلك، فإن ملكية أقوى والتزام أقوى من البلدان في تطبيق القواعد والمعايير الإحصائية في مختلف المناطق سيعزز دور المنظمة تجاه هذا الجهد، وسيحسن من الجودة الشاملة للبيانات والإحصاءات بوصفها منفعة عامة عالمية، ويزيد من فرص الدعم من قبل شركاء التنمية الاستراتيجية.

12 - لغرض تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع، يؤدي العمل الإحصائي دورا مزدوجا فهو يشكّل بيئات تمكينية داخلية وخارجية تيسر تقديم المنتجات الإحصائية التي تعد سلعا عامة عالمية، ويساهم أيضا في نواتج وأنشطة كل من الأهداف الاستراتيجية.

13 - ويجري التنسيق العام للنظام الإحصائي للفاو بواسطة كبير الإحصائيين مدعوما من مجموعة عمل مشتركة بين إدارات المنظمة معنية بالإحصاءات. وقد أجرى كبير الإحصائيين استعراضا شاملا ووافيا لبرنامج العمل الإحصائي للمنظمة موضحا تخطيطه ورصده وتنسيقه كما يلي:

(أ) إن العمل الإحصائي الذي يشكّل بيئات تمكينية داخلية وخارجية لتقديم المنتجات الإحصائية التي تعد سلعا عامة عالمية أصبح الآن قيد التخطيط ومدرجا في الميزانية تحت النتيجة 6-02 من الهدف 6. وينطوي هذا العمل على وضع معايير وقواعد إحصائية وتطوير القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات وجمع البيانات والتحقق من صحتها وتحليلها ونشر البيانات عبر فواستات. وهو يتضمن أيضا إجراءات داخلية لتنسيق إحصاءات الفاو ومواءمتها وضمان جودتها فضلا عن دعم الرصد المؤسسي وإطار التقييم.

(ب) إنَّ العمل الذي يساهم مباشرة في تحقيق النتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية قد أصبح الآن قيد التخطيط ومدرجا في الميزانية تحت الأهداف الاستراتيجية المحددة. وتؤدي إحصاءات الفاو دورا مهما في الكثير من النواتج والأنشطة الإحصائية التي ترتبط بتقديم نوع محدد من النواتج والمخرجات الخاصة بالأهداف الاستراتيجية. كما تم اعتبار الاحتياجات الجديدة فيما خص البيانات، والثغرات الحالية ومجالات تطوير البيانات جزءا من عملية تخطيط العمل.

## دال – مكانة هيئة الفاو المعنية بالإحصاءات في النظام الإحصائي العالمي

14 - إن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ("اللجنة الإحصائية") هي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتألف اللجنة الإحصائية من 24 دولة عضو ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس التمثيل الجغرافي العادل، وتمثل عادة من قبل رؤساء الإحصائيين لديها. وتساعد اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي في "تشجيع تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة"، "تنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة" "وزيادة تحسين الإحصائيات والأساليب الإحصائية بشكل عام"<sup>5</sup>، ضمن جملة أمور أخرى.

15 - يجوز للجنة الإحصائية أن "تقدم إلى [المجلس الاقتصادي والاجتماعي] توصيات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام والوكالات المتخصصة، في شكل مشاريع قرارات". وبالتالي، توفر اللجنة الإحصائية آلية تنسيق حكومية دولية للتفاعل بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالإحصاءات<sup>6</sup>. وتشارك منظمة الأغذية والزراعة في اجتماعات اللجنة الإحصائية بصفة مراقب.

16 - كما ينطوي الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (1946) (فيما يلي "اتفاق المنظمة والأمم المتحدة") على التنسيق بينهما. وتعترف المنظمة في المادة 12، بأن "الأمم المتحدة هي الوكالة المركزية لجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها وتوحيدها وتحسينها لخدمة الأغراض العامة للمنظمات الدولية" وتعترف الأمم المتحدة بدورها بأن "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هي الوكالة المناسبة لجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها وتوحيدها وتحسينها ضمن النطاق الخاص بها" (يرد النص الكامل لهذه المادة في الملحق الثاني).

<sup>5</sup> قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1566(د-50) 3 مايو/أيار 1971، الذي يعيد التأكيد على قراره 8 (د-1) الصادر في 16 فبراير/شباط 1946، بصيغته المعدلة بالقرار 8 (د-2) في 21 يونيو/حزيران 1946. مرفق "تقرير مكتب اللجنة الإحصائية عن استعراض أساليب العمل"، الوثيقة E/CN.3/2005/2، 21 ديسمبر/كانون الأول 2004.

<sup>6</sup> اعتمدت اللجنة الإحصائية في عام 2014، القرار 112/45 بشأن "تنسيق الأنشطة الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة" الذي "شدد على أهمية التنسيق الفعال فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والمكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تعزيز استخدام الوكالات للإحصاءات الرسمية، وتفادي الازدواجية والتضارب في المصادر الإحصائية"، في جملة أمور أخرى. تقرير الدورة الخامسة والأربعين (4-7 مارس/آذار 2014)، الوثيقة E/2014/24-E/CN.3/2014/35، السجلات الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014، الملحق رقم 4.

17 - تؤكد منظمة الأغذية والزراعة في المادة 4 من اتفاق المنظمة والأمم المتحدة "على نيتها في التعاون في أي تدابير أخرى قد تكون ضرورية لجعل تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة وتلك التابعة للأمم المتحدة فعالاً تماماً". وعلاوة على ذلك، توافق المنظمة على " العمل على تقديم جميع التوصيات الرسمية التي قد تقدمها لها الأمم المتحدة، بأقرب وقت ممكن وإلى الجهاز المناسب في المنظمة" مع الاعتراف بسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي "لتقديم التوصيات إلى الوكالات المتخصصة لتنسيق سياسات وأنشطة هذه الوكالات المتخصصة"<sup>7</sup>. وتوافق المنظمة على "الدخول عند الطلب، في مشاورات مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه التوصيات، وعلى تقديم تقرير إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب بشأن الإجراءات التي اتخذتها المنظمة أو أعضائها لتنفيذ هذه التوصيات، أو بشأن النتائج الأخرى للنظر فيها" (يرد النص الكامل لهذه المادة في الملحق الثاني).

18 - ويشكل كبير الإحصائيين لدى الفاو، في الوقت الحاضر، الكيان الأساسي في منظمة الأغذية والزراعة الذي يمكنه أن يسهم في الخبرة التقنية وفي دعم التنسيق بين المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو اللجنة الإحصائية، بشأن المسائل المتعلقة بالإحصاءات العالمية، بما يتماشى مع اتفاق المنظمة والأمم المتحدة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

19 - ومن الملاحظ أن "التنسيق" مع الأمم المتحدة يمكنه أن يشمل استلام توصيات والنظر فيها "لتنسيق السياسات والأنشطة"، وذلك، بشأن المسائل التي يدخل التقرير بشأنها في نطاق السلطة الحصرية للأعضاء. وإذا كان من المطلوب أن يكون هناك تبادل حكومي دولي، فيجب أن يتم ذلك من خلال إحدى الأجهزة الرئاسية التي من شأنها، في المقابل، أن تحدد منتدى مناسب لتقديم المشورة المتخصصة من أجل الامتثال للأحكام المذكورة أعلاه. وستأتي عادة هذه المشورة المتخصصة من كبار الإحصائيين داخل الوزارات المتخصصة على المستوى الوطني، الذين لا يشاركون بانتظام في دورات الأجهزة الرئاسية في المنظمة.

20 - ومن شأن هيئة عالمية معنية بالإحصاءات تعزيز تنسيق العمل الإحصائي للمنظمة مع بقية النظام الإحصائي العالمي، بما في ذلك الأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في اتفاق المنظمة والأمم المتحدة وفي قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز دور المنظمة في هذا النظام.

## رابعاً - الأساس القانوني

21 - استناداً إلى المهام المتوقعة من الهيئة المقترحة الجديدة والغرض منها، يوصى بإنشاء هيئة بموجب المادة 6، الفقرة 1، من الدستور. وتنص الفقرة الأولى من المادة 6، في الجزء ذي الصلة، على ما يلي "للمؤتمر أو المجلس أن ينشئ هيئات تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة... لتقديم المشورة بشأن وضع السياسات وتنفيذها وتنسيق عملية تنفيذها".

<sup>7</sup> يعكس هذا الحكم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما ورد في الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة.

## ألف – تحليل الاقتراح في ضوء الفقرة 8 من القرار 97/13

22 – تم إيلاء اهتمام وثيق، في عملية تطوير هذا الاقتراح، لقرار المؤتمر الذي ينص على أنه "في المستقبل، ينبغي إنشاء الأجهزة الدستورية فقط عند الضرورة القصوى وعندما يتعين الاضطلاع بعمل لا يمكن أن تقوم به الجماعات المختصة، وأنه ينبغي لاختصاصات جميع الهيئات الجديدة التي تم إنشاؤها أن تنص على المراجعة الدورية لفائدتها"<sup>8</sup>. وهكذا، فإن العوامل التي ينبغي النظر فيها وفقاً للفقرة 8 من القرار 97/13 قد تم النظر فيها، على النحو المبين أدناه.

23 – المحورية بالنسبة لولاية منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها الحالية كما أعرب عنها أعضاء المنظمة وكما جاءت في وثائق التخطيط: كما هو موضح في الفقرات 6 إلى 9 أعلاه، إن العمل الإحصائي وحوكمته جزء لا يتجزأ من ولاية المنظمة، والإطار الاستراتيجي المراجع، وخطة العمل متوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية 2014-2015.

24 – وضوح تعريف المهمة، التي ينبغي أن تكون عادة لمدة محدودة: تشمل المهام المقترحة للجنة الإحصاءات: (1) تقديم المشورة بشأن السياسات والأولويات وتنسيق تنفيذ برنامج العمل الإحصائي للمنظمة (كما هو موضح في الفقرتين 6 و8)، داخل المنظمة؛ و(2) تعزيز التنسيق وتعزيز دور منظمة الأغذية والزراعة (كما هو موضح في الفقرات من 10 إلى 20)، داخل النظام الإحصائي العالمي. وترد المهام بشكل أكثر تحديداً في المادة الثالثة من مسودة الاختصاصات الواردة في الملحق الأول.

25 – وإذا أخذنا في عين الاعتبار أن إحدى وظائف المنظمة المنصوص عليها في الدستور هي "جمع معلومات تتعلق بالتغذية والغذاء والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها"، فقد تكون هناك حاجة إلى منتدى حكومي دولي بشأن الإحصاءات على أساس مستمر. وقد لا تكون المشاورات على المستوى الفني مناسبة، سواء كانت مخصصة أو عن طريق لجنة دائمة، إذا تم تكليف الهيئة، كما هو متوقع، بإسداء المشورة بشأن الأولويات والسياسات وتنسيق برنامج عمل المنظمة الإحصائي الشامل. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء توفير المشورة المتوقع بشأن مسائل السياسات التي قد تنشأ عن مناقشة القضايا الإحصائية، قد يكون من المناسب إيجاد خط إبلاغ رسمي مع مجلس المنظمة ومؤتمرها. ومع ذلك، فإن المادة الحادية عشرة من مشروع الاختصاصات (الوارد في الملحق الأول) ينص على الاستعراض الدوري لفائدة الهيئة، لتقييم عملها وأدائها، فضلاً عن استمرار الحاجة إليها.

26 – الأثر الإيجابي لعمل الهيئة على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة: ستقوم الهيئة المقترحة بمعالجة مسألة الغياب الحالي لمنتدى حكومي دولي للمشاركة القطرية، وتقاسم المعرفة وتبادل الخبرات بشأن "أفضل الممارسات" في مجال الإحصاءات. وهي توفر آلية للأعضاء لمناقشة أولويات برنامج عمل المنظمة الإحصائي العالمي والموافقة عليها.

<sup>8</sup> الفقرة 7 من القرار 97/13 المعتمد من المؤتمر في دورته التاسعة والعشرين (1997).

وعلى مستوى أعمق من الأثر، من المتوقع أن تسهل الهيئة عملية اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة على الصعيد القطري، على النحو المؤكد عليه في الإطار الاستراتيجي المراجع (أنظر الفقرة 8 أعلاه).

27 - الميزة النسبية للمنظمة، وبالتالي تجذب التداخل وخلق التآزر مع عمل الهيئات الأخرى: تنعكس الميزة النسبية للمنظمة في إدراج الإحصاءات ضمن الولاية الأساسية للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من دستور المنظمة. وقد اعترفت الأمم المتحدة بشكل واضح بميزتها النسبية في مجال الإحصاءات الزراعية (أنظر الفقرة 16).

28 - من غير المحتمل أن تتداخل وظائف هيئة الإحصاءات التابعة للمنظمة مع وظائف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ولا يوجد أي ازدواجية بين عمل الأمم المتحدة وعمل الوكالات المتخصصة؛ وبدلاً من ذلك، فإن وظيفة الأمم المتحدة هي تنسيق عمل الوكالات المتخصصة وتعزيز تحسين الإحصاءات والأساليب الإحصائية عموماً، في جملة أمور أخرى. وبالفعل، فإن إحدى الوظائف الهامة لهيئة الإحصاءات التابعة للمنظمة هي التفاعل مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وبوجه خاص، تقديم التوجيه إلى الأجهزة الرئاسية بشأن كيفية معالجة الطلبات والتوصيات الواردة من الأمم المتحدة في إطار سياسات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج عملها<sup>9</sup>.

29 - ويُعتبر أيضاً أنه لن يكون هناك تداخل مع أجهزة المنظمة الحالية، نظراً إلى أن الأجهزة الوحيدة التي تتألف من الأعضاء والتي تتناول الإحصاءات ضمن المنظمة هي إقليمية<sup>10</sup>. وبالفعل، يمكن لهيئة عالمية تعزيز أوجه التآزر بين هذه الهيئات الإقليمية، وتعزيز الحوار بين الأقاليم بشأن المسائل الإحصائية، وتحسين الاتساق والتماسك على المستوى العالمي. ويُعتبر كذلك أنه لا توجد أي ازدواجية مع عمل أي من الأجهزة الرئاسية أو الأجهزة التشريعية لأن الولاية ستتطلب فهماً شاملاً للقضايا الإحصائية، على سبيل المثال، على مستوى كبار الإحصائيين داخل الوزارات المتخصصة على المستوى الوطني، الذين لا يشاركون بانتظام في دورات الأجهزة الرئاسية.

30 - نسبة أعضاء منظمة الأغذية والزراعة الذين يهتمهم عمل الهيئة المقترحة مع إيلاء الاعتبار الواجب للقدرة الاقتصادية للأعضاء الأقل يسراً، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية: كما هو مبين في الفقرة 25 أعلاه، من المتوقع أن تحقق الهيئة فوائد مباشرة لجميع الأعضاء. وقد تحقق فوائد خاصة للأعضاء الأقل يسراً من خلال دعمهم في تطوير القدرات المؤسسية، وبوجه خاص، في تطوير قدرات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة (كما هو موضح في الفقرات من 7 إلى 9).

<sup>9</sup> بالفعل، بما أنها تعمل بموجب تفويض من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن لهيئة الإحصاءات أن تكون بمثابة منتدى لمناقشات المنظمة بشأن المسائل الإحصائية.

<sup>10</sup> من الملاحظ أن هناك إقليمين فقط لديهما هيئتان رسميتان للإحصاءات الزراعية (أي أفريقيا، وآسيا/المحيط الهادئ)، وبالتالي، لا يوجد حالياً أي فرصة لمشاركة موحدة وعادلة في جميع المناطق. وفي أي حال، فإن محاولة معالجة القضايا الإحصائية العالمية من خلال الآليات الإقليمية وحدها لن يكون فعالاً. يرجى الاطلاع على الملحق الثالث للمزيد من المعلومات بشأن الهيئات الإحصائية الإقليمية القائمة.

31 - استعداد الأعضاء على المساهمة في عمل الهيئة مالياً ومن خلال المدخلات غير النقدية، وخاصة حيث ستقوم الهيئة بخدمة عدد محدود من البلدان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقدرة الاقتصادية للأعضاء الأقل يسراً وتوافر دعم مالي آخر: نظراً إلى أن نطاق ولاية الهيئة سيكون من مصلحة وفائدة جميع الأعضاء، يُقترح أن يتم تمويلها من البرنامج العادي للمنظمة. ومن المتوقع أن هناك مستوى عال بما فيه الكفاية من المصلحة العامة لضمان مستوى كافٍ من المدخلات غير النقدية عند الاقتضاء (على سبيل المثال، يوفر الأعضاء بالفعل بياناتهم الإحصائية الزراعية الوطنية إلى منظمة الأغذية والزراعة)، وأنه ستكون هناك فرص للتبرعات لمشاريع محددة قد تنشأ، أو لدعم مشاركة الوفود التي قد تحتاجها لحضور اجتماعات الهيئة.

32 - وأخيراً، يتضح أنه لا يمكن تحقيق أهداف الهيئة من خلال عمل الأمانة لوحدها لأنها ستكون مكلفة بمعالجة المسائل التي تدعو إلى مشاركة الأعضاء بشكل مباشر على مستوى السياسات وتحديد الأولويات للبرنامج الإحصائي الشامل للمنظمة.

### باء - تكاليف تنفيذ الاقتراح

33 - من المتوقع أن يتم تمويل عمل الهيئة المعنية بالإحصاءات بشكل أساسي من البرنامج العادي للمنظمة. وليس هناك حاجة لموارد إضافية لدعم الهيئة. أما إنشاء منصب كبير الإحصائيين 2012 إلى جانب المستوى العام للموارد المدرجة أصلاً في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 (النتيجة 6-02) فيكفيان لتلبية متطلبات الدعم المتوقعة للموظفين التي ستترتب على الهيئة في المستقبل.

34 - وفيما يتعلق بمتطلبات موارد غير الموظفين، فقد تم تقييمها على أساس أنه سيتم عقد جلسة عامة واحدة على الأقل لهيئة الإحصاءات خلال فترة السنتين. وعلى هذا الأساس، يُقدر حالياً أن هناك حاجة لمبلغ 300 000 دولار أمريكي لموارد غير الموظفين لخدمة الهيئة خلال فترة السنتين. وستغطي هذه التكاليف بشكل أساسي الأعمال التحضيرية للدورة (مثل ترجمة الوثائق، والمساعدة الخارجية في إعداد الوثائق المتخصصة) والمتطلبات أثناء الدورة (الترجمة الفورية في اللغات الست في المنظمة، وخدمات السعاة، والأمن، الخ). ويستند هذا التقدير إلى تكاليف اجتماعات الأجهزة المماثلة القائمة في المنظمة.

35 - أما أي أنشطة أخرى للهيئة المعنية بالإحصاءات (مثل الدورات الإضافية خلال فترة السنتين، والأجهزة الفرعية والمشاريع المحددة) فسوف تستوجب موارد إضافية من المساهمات المقررة أو الطوعية.



## جيم - عملية الإنشاء

36 - وفقاً للمادة 6 من الدستور، فإن إنشاء هيئة جديدة هو قرار يتخذه إما المجلس أو المؤتمر<sup>11</sup>. وبما أنه من المقصود أن يكون للهيئة الجديدة ولاية عالمية، فسيكون من المناسب اتخاذ هذا الإجراء من قبل المؤتمر أو بناء على طلبه. وسيتماشى ذلك مع ممارسات المنظمة التي يتم بموجبها إنشاء الأجهزة الدستورية التي تتمتع بولاية عالمية بقرارات من المؤتمر أو بموجبها<sup>12</sup>، فيما يتم إنشاء الهيئات الإقليمية بقرارات من المجلس.

## خامساً - الإجراءات المقترحة أن تتخذها اللجنة

37 - إن اللجنة مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة، بما في ذلك مشروع قرار المؤتمر الوارد في الملحق الأول، والذي يتضمن مسودة الاختصاصات، وإلى توفير التوجيهات بحسب الاقتضاء.

38 - نظراً إلى المصلحة التي قد تكون للهيئات والمؤتمرات الإقليمية في هذه المسألة، فمن المقترح أن يتم تقديم طلب إلى المدير العام في مشروع القرار لتقديم توصيات إلى المؤتمر في دورته الأربعين بشأن العلاقة الرسمية التي قد تنشأ بين هيئات الإحصاءات الإقليمية وهيئة الإحصاءات العالمية، مع مراعاة التعليقات الواردة من المؤتمرات وهيئات الإحصاءات الإقليمية.

39 - إذا رأت اللجنة أنه يمكنها تأييد الاقتراح، فمطلوب منها أن تحيله إلى المجلس لينظر فيه، وفي الوقت المناسب لذلك ولإمكانية اعتماده من قبل المؤتمر العام للمنظمة في دورته التاسعة والثلاثين المقرر عقدها في يونيو/حزيران 2015. سيتم تقديم الاقتراح إلى لجنة البرنامج واللجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

<sup>11</sup> تنص الفقرة 2 من المبادئ "وفقاً لأحكام المادة 6 من الدستور، يجوز للمؤتمر والمجلس إنشاء هيئات عامة أو إقليمية، وكذلك لجان وأفرقة عمل، كما يجوز لهما عقد اجتماعات عامة وفنية وإقليمية أو غيرها من الاجتماعات. وإتمام الإجراء القانوني اللازم يكفي أن يصدر قرار بذلك من المؤتمر أو المجلس".

<sup>12</sup> أنظر على سبيل المثال، هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي تأسست في عام 1983 باسم هيئة الموارد الوراثية النباتية من قبل المجلس في دورته الخامسة والثمانين (القرار 85/1) بحسب طلب المؤتمر في قراره 83/9. وقد تم توسيع تفويض اللجنة وأعيد تسميتها كهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من قبل المؤتمر في عام 1995 في قراره 95/3.

**الملحق الأول**  
**مشروع قرار**  
**إنشاء هيئة معنية بالإحصاءات**

إن المؤتمر :

بعد أن أخذ علماً ... [أدخل توصيات المجلس] بشأن إنشاء هيئة معنية بالإحصاءات،

إذ يشير إلى أن دستور المنظمة ينص على أن "تتولى المنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها"،

وإن نظر في الأحكام ذات الصلة في النصوص الأساسية للمنظمة، وعلى وجه الخصوص الفقرة 1 من المادة 6 من الدستور والمبادئ والإجراءات التي ينبغي أن تحكم الاتفاقيات والاتفاقات التي تُعقد في إطار المادتين 14 و 15 من الدستور، واللجان والهيئات المنشأة بموجب المادة 6 من الدستور، الواردة في النصوص الأساسية للمنظمة،

(2) يقرر أن ينشئ هيئة معنية بالإحصاءات وفقاً للفقرة 1 من المادة 6 من الدستور؛

(3) يطلب من المدير العام تقديم توصيات إلى المؤتمر في دورته الأربعين بشأن العلاقة الرسمية التي قد تنشأ بين هيئات الإحصاءات الإقليمية والهيئة، بعد طلب التعليقات الواردة من المؤتمرات وهيئات الإحصاءات الإقليمية ومع مراعاتها ؛

(4) يعتمد اختصاصات الهيئة، التي ستكون على النحو التالي :

**المادة 1: العضوية**

1 - تكون عضوية الهيئة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة. وتتألف الهيئة من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الذين يخطرهم المدير العام برغبتهم في أن يصبحوا أعضاء في الهيئة.

2 - على كل عضو في الهيئة أن يبلغ المدير العام عن اسم ممثله، الذي يجب أن يشارك قدر الإمكان في دورات الهيئة بصفة مستمرة، وأن يتحمل مسؤوليات تتعلق بالتنسيق بين الهيئة والدولة المعنية بشأن القضايا الإحصائية المتعلقة بجميع مجالات عمل المنظمة.

**المادة 2: الأهداف**

3 - أهداف الهيئة هي تعزيز الحوكمة العالمية لعمل المنظمة في مجال الإحصاءات وتعزيز التنسيق بشأن المسائل الإحصائية، دعماً للمنظمة في أداء وظيفتها المتعلقة بجمع وتفسير ونشر المعلومات ذات الصلة بالتغذية والأغذية والزراعة.

**المادة 3: الولاية**

تقوم الهيئة بتوفير المشورة وتعزيز التنسيق في سياق الأولويات العالمية للمنظمة، وسياساتها وبرامج عملها المتعلقة بالإحصاءات. ولهذا الغرض تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) تقديم المشورة إلى الأجهزة الرئاسية بشأن المسائل الإحصائية لمساعدة المنظمة في صياغة أولوياتها وسياساتها وبرامج عملها بشأن الإحصاءات على المستوى العالمي، مع مراعاة القضايا ذات الاهتمام المشترك من قبل أعضاء المنظمة، والأولويات المحددة على المستويين الإقليمي والقطري، والاحتياجات الناشئة للبيانات والإحصاءات؛

(ب) تنسيق وتعزيز الاتساق في تنفيذ سياسات المنظمة وبرامج عملها العالمية بشأن الإحصاءات، وأنشطتها الإحصائية في مختلف المناطق، في جملة أمور أخرى، وكونها بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء بشأن المسائل الإحصائية؛

(ج) تعزيز التماسك وتحسين نوعية وتكامل البيانات المنتجة والمحللة والمنشورة من قبل المنظمة، من خلال النظر في النظم والمنهجيات والمعايير الدولية لإحصاءات الأغذية والزراعة وتعزيزها وإقرارها، واستعراض آليات ضمان الجودة بغية تقديم التوصيات من أجل التحسين؛

(د) تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن آليات لتشجيع تطوير النظم الوطنية للإحصاءات الزراعية، وتطوير قدرة البلدان على إعداد السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

(هـ) تعزيز التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الإحصائية الحكومية الدولية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز دور الإحصاءات الزراعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام الإحصائي العالمي؛

(و) النظر في المسائل المعروضة أمام المنظمة من قبل الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في النظام الإحصائي العالمي، وتقديم المشورة إلى الأجهزة الرئاسية بشأن هذه المسائل، بناء على طلب الأجهزة الرئاسية، صياغة استجابات المنظمة بشأن هذه المسائل والإبلاغ عنها؛

(ز) تعزيز دور الإحصاءات باعتبارها منفعة عامة عالمية واعتماد سياسات نشر البيانات المفتوحة.

**المادة 4: المكتب**

- 1 - سيكون للهيئة مكتب يتكون على أساس التمثيل العادل مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التناوب. وينبغي تحديد طرق اختيار أعضاء المكتب في اللائحة الداخلية لاعتمادها من الهيئة وفقاً للمادة 10.
- 2 - تتمثل مهام المكتب الأساسية في تسهيل الأداء الفعال والكفاء للهيئة، وبوجه خاص، التخطيط لعمل الهيئة وإعداد وتنظيم دورات اللجنة، بما في ذلك تسهيل التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بجداول الأعمال وغيرها من المسائل، وتعزيز الحوار. ويقوم المكتب بتقديم المقترحات إلى الهيئة بشأن التوجه العام لأنشطة الهيئة وبرنامج عملها، وبناء على طلب الهيئة يقوم المكتب بالتحقيق في مشاكل معينة والمساعدة في ضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الهيئة.

**المادة 5: الدورات**

تعقد اللجنة عادة هذه الدورات فقط في كل فترة سنتين كما ترد في برنامج العمل والميزانية للمنظمة للفترة ذات الصلة. وتُعقد عادة الدورات في مقر المنظمة. ويدعو المدير العام، بالتشاور مع المكتب، إلى عقد دورات الهيئة.

**المادة 6: الأجهزة الفرعية والاجتماعات المخصصة ذات الصلة**

- 1 - يجوز للهيئة إنشاء أجهزة فرعية بحسب ما تراه ضرورياً لإنجاز مهامها ورهنأ بتوافر الأموال اللازمة في الباب ذي الصلة من الميزانية المعتمدة للمنظمة، أو يمكنها أن توصي المدير العام بعقد اجتماع خاص لدراسة مسائل محددة قد يتعذر مناقشتها بشكل مثمر خلال الجلسات العادية للهيئة بسبب طبيعتها المتخصصة. ويتولى المدير العام تحديد مدى توافر الأموال.
2. تحدد الهيئة العضوية في الأجهزة الفرعية والمشاركة في الاجتماعات المخصصة، ويمكنها أن تكون مفتوحة أمام ممثلي أعضاء الهيئة، والدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة غير الأعضاء في الهيئة، والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية التي لها اختصاص محدد يتعلق بعمل الهيئة، أو الخبراء الذين يعملون بصفتهم الفردية.
- 3 - تحدد الهيئة اختصاصات الأجهزة الفرعية المنشأة بموجب الفقرة 1 أعلاه والمسائل التي سيتم مناقشتها في الاجتماعات المتخصصة.
- 4 - تنطبق اختصاصات الهيئة ولائحتها الداخلية على أجهزتها الفرعية حسب الاقتضاء.

## المادة 7: المراقبون

- 1 - يجوز لأي بلد عضو أو عضو منتسب في المنظمة، ليس عضوا في الهيئة ولكن لديه مصلحة في عملها، أن يكون ممثلاً، بناء على طلبه، بصفة مراقب في اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية وفي اجتماعاتها المخصصة، حسب الاقتضاء.
- 2 - يجوز للدول غير الأعضاء في المنظمة الذين هم أعضاء في الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يتم تمثيلهم بصفة مراقب في اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية وفي اجتماعاتها المخصصة، بناء على طلبهم وعلى موافقة الهيئة، ووفقاً للأحكام ذات الصلة في المبادئ التي اعتمدها مؤتمر المنظمة.
- 3 - تقوم الهيئة بتأمين المشاركة في اجتماعاتها للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها كفاءة خاصة ذات صلة بعمل الهيئة، وذلك بصفة مراقب وفقاً للائحتها الداخلية. وتخضع مشاركة المنظمات الدولية في عمل الهيئة والعلاقات بين الهيئة وهذه المنظمات للأحكام ذات الصلة من الدستور واللائحة العامة للمنظمة، فضلاً عن اللائحة العامة للمنظمة بشأن العلاقات مع المنظمات الدولية. ويتولى المدير العام جميع هذه العلاقات.

## المادة 8: إعداد التقارير والتوصيات

- 1 - في ختام كل دورة، تقدم الهيئة تقريراً إلى المدير العام بشأن أنشطتها مع الأخذ في الاعتبار حاجة المدير العام أن يكون في وضع يمكنه من ذلك عند إعداد مشروع برنامج العمل والميزانية للمنظمة أو البيانات الأخرى للأجهزة الرئاسية. ويتضمن التقرير أيضاً أي توصيات من الهيئة إلى الأجهزة الرئاسية بشأن المسائل التي تم تكليفها بمعالجتها.
- 2 - يعمم المدير العام التقارير على أعضاء الهيئة والمراقبين الذين كانوا ممثلين في الدورة، وعند الطلب، على الدول الأعضاء الأخرى والأعضاء المنتسبين في المنظمة. وينبغي تعميم التقارير أيضاً على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في النظام الإحصائي العالمي، بما في ذلك تلك التي لم تكن ممثلة في الدورة.
- 3 - يقوم المدير العام بلفت انتباه المؤتمر عن طريق المجلس لأي توصية تعتمدها الهيئة يكون لها انعكاسات تنظيمية أو انعكاسات على السياسات، بما في ذلك مشورة الهيئة بشأن المسائل المقدمة إلى المنظمة من قبل الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في النظام الإحصائي العالمي. ويقوم المدير العام بلفت انتباه المؤتمر لأي توصية قد تؤثر على برنامج المنظمة أو شؤونها المالية.
- 4 - يجوز للمدير العام أن يطلب من أعضاء الهيئة تزويد الهيئة بالمعلومات عن الإجراءات المتخذة على أساس التوصيات التي قدمتها الهيئة.

## المادة 9: الشؤون المالية والإدارية

- 1 - تحدد مصروفات الهيئة وتدفع من جانب المنظمة في حدود الاعتمادات ذات الصلة في الميزانية المعتمدة للمنظمة.
- 2 - يُعيّن أمين الهيئة من قبل المدير العام ويكون مسؤولاً إدارياً أمام المدير العام. وتحدد مصروفات أمانة الهيئة وتدفع من جانب المنظمة في حدود الاعتمادات ذات الصلة في الميزانية المعتمدة للمنظمة.
- 3 - تتحمل كل حكومة أو منظمة المصروفات التي يتكبدها ممثلوها في الهيئة، أو المناوبون عنهم ومستشاروهم، عند حضور دورات الهيئة أو المكتب أو الأجهزة الفرعية أو الاجتماعات المخصصة، وكذلك المصروفات التي يتكبدها المراقبون في الدورات. وتتحمل المنظمة المصروفات التي يتكبدها الخبراء المدعوون من قبل المدير العام لحضور الدورات والاجتماعات بصفتهم الشخصية.
- 4 - تخضع أي مسألة مالية تتعلق بالهيئة وأجهزتها الفرعية أو باجتماعاتها المخصصة إلى اللائحة المالية للمنظمة.

## المادة 10: اللائحة الداخلية

- 1 - يجوز للهيئة أن تعتمد وتعديل لائحتها الداخلية، التي يجب أن تتماشى مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة، ومع المبادئ والإجراءات التي ينبغي أن تحكم الاتفاقيات والاتفاقات التي تعقد في إطار المادتين 14 و 15 من الدستور، والهيئات واللجان المنشأة بموجب المادة 6 من الدستور التي اعتمدها المؤتمر.
- 2 - تطبق اللائحة العامة للمنظمة مع مراعاة مقتضى الحال على جميع المسائل التي لم تتناولها تحديداً اللائحة الداخلية التي اعتمدها الهيئة.

## المادة 11: الاستعراض الدوري

بعد خمس سنوات من تأسيسها، تقوم الهيئة باستعراض لفائدها، مع مراعاة ولايتها المحددة، وتحيل تقرير في هذا الشأن إلى المدير العام، بما في ذلك توصياتها إن وجدت، لعرضها على المؤتمر من خلال المجلس. وينبغي لهذا الاستعراض أن يقيّم عمل وأداء الهيئة، وكذلك استمرار الحاجة إليها. وبعد ذلك، تجرى استعراضات أخرى من قبل الهيئة لنفس الغرض، كل ثلاث سنوات، وتقدم إلى المدير العام لعرضها على المؤتمر من خلال المجلس.

**المادة 12: تعديل الاختصاصات**

يجوز للجنة أن تقترح تعديلات على هذه الاختصاصات التي يجب أن تتماشى مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة، ومع المبادئ والإجراءات التي ينبغي أن تحكم الاتفاقيات والاتفاقات التي تعقد في إطار المادتين 14 و 15 من الدستور، والهيئات واللجان المنشأة بموجب المادة 6 من الدستور التي اعتمدها المؤتمر. ويجب إحالة أي اقتراح لإجراء تعديلات إلى المدير العام في الوقت المناسب لإدراجه في جدول أعمال المجلس أو المؤتمر حسب الاقتضاء.

## الملحق الثاني

### الاتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (1946)

#### مقتطف

#### المادة 4: توصيات الأمم المتحدة

1 - "توافق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تقديم جميع التوصيات الرسمية التي قد تقدمها لها الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن وإلى الجهاز المناسب في المنظمة، مع مراعاة التزام الأمم المتحدة بتعزيز الأهداف المنصوص عليها في المادة 55 من الميثاق، وسلطة ووظيفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة 62 من الميثاق لإجراء دراسات تتعلق بالمسائل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والإبلاغ عنها وتقديم التوصيات بشأنها إلى الوكالات المتخصصة المعنية، ومع مراعاة أيضاً مسؤولية الأمم المتحدة بموجب المادتين 58 و63 من الميثاق بتقديم توصيات لتنسيق سياسات وأنشطة هذه الوكالات المتخصصة.

2 - توافق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الدخول في مشاورات مع الأمم المتحدة تتعلق بهذه التوصيات، بناء على طلبها، وتقديم تقرير في الوقت المناسب إلى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة من قبل المنظمة أو أعضائها لتنفيذ هذه التوصيات، أو بشأن النتائج الأخرى للنظر فيها.

3 - تؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على نيتها في التعاون بشأن أي تدابير أخرى قد تكون ضرورية لجعل تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة وتلك التابعة للأمم المتحدة فعالة تماماً. وتوافق بشكل خاص، على المشاركة في التعاون مع أي جهاز أو أجهزة قد ينشئها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرض تيسير هذا التنسيق، وتقديم المعلومات التي قد تكون لازمة لتنفيذ هذا الغرض."

#### المادة 12: الخدمات الإحصائية

1 - "توافق الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على السعي لتحقيق أقصى قدر من التعاون، والقضاء على جميع أوجه الازدواجية غير المرغوب فيها بينهما، وعلى الاستخدام الأكثر كفاءة لموظفيهم التقنيين في عملياتهما لجمع وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية. وتتفقان على توحيد جهودهما لتأمين أكبر قدر ممكن من الفائدة والاستفادة من المعلومات الإحصائية ولتقليل الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات الوطنية والمنظمات الأخرى التي يمكن جمع هذه المعلومات منها.

2 - تعترف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن الأمم المتحدة هي الوكالة المركزية لجمع وتحليل ونشر وتوحيد وتحسين الإحصاءات التي تخدم الأغراض العامة للمنظمات الدولية.



- 3 - تعترف الأمم المتحدة بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هي الوكالة المناسبة لجمع وتحليل ونشر وتوحيد وتحسين الإحصاءات ضمن النطاق الخاص بها، دون المساس بحق الأمم المتحدة بالاهتمام بهذه الإحصاءات بقدر ما قد يكون ضروريا لأغراضها الخاصة أو لتحسين الإحصاءات في جميع أنحاء العالم.
- 4 - تقوم الأمم المتحدة بالتشاور مع الوكالات المتخصصة بتطوير الأدوات والإجراءات التي يمكن من خلالها تأمين التعاون الإحصائي الفعال بين الأمم المتحدة والوكالات التي ترتبط بعلاقة معها.
- 5 - من المعترف أنه من المرغوب أن لا يكون هناك ازدواجية في جمع المعلومات الإحصائية من قبل الأمم المتحدة أو أي من الوكالات المتخصصة عندما يكون من العملي الاستفادة من المعلومات أو المواد التي قد تكون متاحة عند فريق آخر.
- 6 - من أجل بناء مجموعة مركزية للمعلومات الإحصائية للاستخدام العام، تم الاتفاق على إتاحة البيانات المقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لإدراجها في سلسلتها الإحصائية الأساسية أو تقاريرها الخاصة، للأمم المتحدة بقدر الإمكان.

### الملحق الثالث

## الاعتبارات الإقليمية والهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية

### ألف - المؤتمرات الإقليمية

1 - قُدم اقتراح إنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات إلى المؤتمرات الإقليمية التي اجتمعت في عام 2014. وكانت آراء المؤتمرات بشأن الاقتراح على النحو التالي:

(أ) المؤتمر الإقليمي لأفريقيا: "أقر المؤتمر الإقليمي توصية الدورة الثالثة والعشرين للهيئة الإفريقية للإحصاءات الزراعية بإنشاء لجنة عالمية معنية بالإحصاءات الزراعية"<sup>13</sup>. وترد أدناه توصية الهيئة الأفريقية للإحصاءات الزراعية.

(ب) المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ: "أحاط علماً بنتائج الدورة الخامسة والعشرين لهيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في فينتيان، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في فبراير/شباط 2014، بما في ذلك تأييد اللجنة لعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات الزراعية، ودعم إنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات الزراعية، وطلب المزيد من المعلومات من الأعضاء بشأن إنشائها"<sup>14</sup>.

(ج) المؤتمر الإقليمي لأوروبا: "تم إبلاغ المؤتمر عن اقتراح إنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات تابعة للمنظمة ولاحظ المؤتمر أن هناك دعم قوي لإنشاء مثل هذه الهيئة العالمية المعنية بالإحصاءات من قبل الهيئات الإقليمية الأخرى العاملة في مجال الإحصاءات"<sup>15</sup>.

(د) المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى: "أحاط المؤتمر علماً بالعرض الذي قدمته الأمانة العامة بشأن اقتراح إنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات لمعالجة الثغرات في المعلومات في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة ولتنسيق الجهود العالمية في هذا المجال"<sup>16</sup>.

2 - لم يعالج المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه المسألة في تقريره النهائي.

<sup>13</sup> الفقرة 36، تقرير المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرين لأفريقيا، الوثيقة ARC/14/REP.

<sup>14</sup> الفقرة 40، تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين لآسيا والمحيط الهادئ، الوثيقة APRC/14/REP.

<sup>15</sup> الفقرة 50، تقرير المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرين لأوروبا، الوثيقة ERC/14/REP Rev1.

<sup>16</sup> الفقرة 37، تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للشرق الأدنى، الوثيقة NERC/14/REP.

## باء — الهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية

3 - ومن الجدير أيضاً النظر في الأجهزة الإقليمية القائمة المعنية بالإحصاءات في سياق الهيئة العالمية المقترحة. وتأخذ الأجهزة الإقليمية هذه عدداً من الأشكال القانونية المختلفة، وفيما أن بعضها يعمل في نطاق المنظمة تماماً، فإن البعض الآخر هو تعاون مع منظمات أخرى. وهناك بعض الأقاليم في المنظمة التي ليس لديها جهاز إقليمي للإحصاءات. وكما ورد في مشروع قرار إنشاء الهيئة العالمية المعنية بالإحصاءات، قد يعتبر من المناسب في المستقبل، النظر في طبيعة العلاقة الرسمية بين الأجهزة الإقليمية للإحصاءات والهيئة العالمية، إذا ما وجدت.

### هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية

4 - تأسست هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية بموجب الفقرة 1 من المادة 6 من الدستور في عام 1961، بناءً على توصية المؤتمر في دورته الحادية عشرة، من أجل الإنشاء الفوري لهيئة دائمة لتعزيز تحسين الإحصاءات الزراعية في أفريقيا.<sup>17</sup> وتم اعتماد النظام الأساسي من قبل المجلس في دورته الأربعين في عام 1963.<sup>18</sup>

5 - أوصت الدورة الثالثة والعشرون لهيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية، التي عقدت من 4 إلى 7 ديسمبر/كانون الأول عام 2013، بأن تقوم المنظمة " بإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات الزراعية بهدف تحقيق ما يلي: (أ) ضمان تنسيق الأنشطة والتوصيات الصادرة عن الهيئات والأجهزة الإقليمية وتوحيدها بشكل أفضل؛ (ب) توفير منتدى عالمي يتيح لممثلي البلدان استعراض العمل المنهجي وغيره من الأعمال المعيارية وإقرارها؛ (ج) إطلاق عملية يستعرض فيها الأقران البيانات التي نشرتها الفاو والمنهجيات التي استخدمتها".

### هيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ<sup>19</sup>

6 - تأسست هيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ في عام 1963 وفقاً للفقرة 1 من المادة 6 من الدستور، بموجب قرار المؤتمر 63/41 الذي تم اعتماده في دورته الثانية عشرة. وتمت الموافقة على النظام الأساسي لهيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ من قبل المؤتمر في القرار نفسه.

7 - عقدت الدورة الخامسة والعشرون لهيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ من 18 إلى 21 فبراير/شباط 2014: "وأيدت إنشاء هيئة عالمية وطلبت المزيد من المعلومات عن إنشائها".

<sup>17</sup> الفقرة 306، تقرير الدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

<sup>18</sup> القرار رقم 40/4.

<sup>19</sup> تم تغيير اسم الهيئة من "آسيا والشرق الأقصى" إلى "آسيا والمحيط الهادئ" في الدورة الثانية والثمانين للمجلس في عام 1982.

**الجماعة العاملة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية لتربية الأحياء المائية ومعهد التعاون الزراعي في البلدان الأمريكية**

8 - تأسست الجماعة العاملة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية لتربية الأحياء المائية ومعهد التعاون الزراعي في البلدان الأمريكية بموجب الفقرة 2 من المادة 6 من الدستور. وتأسست أصلاً كلجنة فرعية معنية بالإحصاءات الزراعية للجنة تحسين الإحصاءات الوطنية من قبل اللجنة التنفيذية للمعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية في دورته الرابعة والعشرين في عام 1964، وأقرت رسمياً من قبل لجنة تحسين الإحصاءات الوطنية في دورتها الثامنة في عام 1964. تم تغيير الاسم إلى الاسم الحالي من قبل المؤتمر الإحصائي الحكومي للولايات المتحدة في دورته الأولى في عام 1983، كون المؤتمر المذكور قد حل محل لجنة تحسين الإحصاءات الوطنية في عام 1981. وفي عام 1995، انسحب المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية من الجماعة العاملة وحلت محله منظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة.

9 - أوصت الجماعة العاملة في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في يونيو/حزيران 2013، بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة "بإنشاء هيئة عالمية معنية بالإحصاءات الزراعية بهدف تحقيق ما يلي: (أ) ضمان تنسيق الأنشطة والتوصيات الصادرة عن الهيئات والأجهزة الإقليمية وتوحيدها بشكل أفضل؛ (ب) توفير منتدى عالمي يتيح لممثلي البلدان استعراض العمل المنهجي وغيره من الأعمال المعيارية وإقرارها؛ (ج) إطلاق عملية يستعرض فيها الأقران البيانات التي نشرتها الفاو والمنهجيات التي استخدمتها.<sup>20</sup>

**مجموعة الدراسة المعنية بالإحصاءات الزراعية والغذائية في أوروبا المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين**

10 - تأسست مجموعة الدراسة المعنية بالإحصاءات الزراعية والغذائية في أوروبا المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين كمجموعة دراسة تعنى بالمشاكل المنهجية وتعريفات الإحصاءات الزراعية في البلدان الشرقية والغربية، في أعقاب توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بمشاكل الزراعة في دورتها الحادية عشرة (1959)، واقترح مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في دورته السابعة. وتم تغيير الاسم إلى الاسم الحالي من قبل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في دورته الثانية عشرة (1964). ولم تجتمع المجموعة في السنوات الأخيرة.

<sup>20</sup> توصيات الدورة السادسة والعشرين للجماعة العاملة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية لتربية الأحياء المائية ومعهد التعاون الزراعي في البلدان الأمريكية، الوثيقة ESS/ALSLAC/13/18.